# التقييم الاقتصادى لثورة يوليو

**على عبد العزيز سليمان**

**(وكيل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى سابقا)**

بمناسبة مرور تسعون عاما على ميلاد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر عقدت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى الفترة من ١٥ – ١٧ يناير، ندوة بعنوان جمال عبد الناصر وعصره (١٩٣٥ – ١٩٧٠م).

ولقد أكدت اللجنة المنظمة للمؤتمر أن هذه الندوة لا تسعى إلى أن تكون مظاهرة تأييد للرئيس الراحل جمال عبد الناصر بل تسعى بشكل علمى ومجرد إلى استكشاف العلاقة بين الإنسان والعصر الذى يعيش فيه. ومن الممكن أن نقول إن الندوة تسعى لتقييم العصر الذى نشأ فيه جمال عبد الناصر وأن تقيس إلى أى حد تأثر هو بمتغيرات ذلك العصر وكيف أثر فيه هو أيضا.

ولعل الجانب الاقتصادى فى هذه الندوة هو أكثرها تعبيرا عن التفاعل بين الرجل وعصره. ذلك أن تطور اقتصاد أى دولة لا ينشأ من تغيير فلسفة أو سياسات ذلك الاقتصاد فحسب، بل يعتمد أيضا إلى حد كبير على موارد ذلك المجتمع، وعلاقات الإنتاج، وعلاقاته بالدول والاقتصاديات الأخرى. وفى هذا الإطار وحتى يمكن أن نتحدث عن دور عبد الناصر الاقتصادى يجب أن ندرس الفلسفة الاقتصادية للثورة، سياستها وبرامجها، ونتائج هذه السياسات والبرامج.

ومن نافلة القول أن نشير إلى أن عبد الناصر ورفاقه لم يولدوا يوم ٢٣ يوليه ١٩٥٢م، بل هم رجال تكونت ثقافتهم وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية فى العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات. وعلى ذلك من المؤكد أن فكرهم الاقتصادى قد تأثر بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى أحاطت بهم، وكذلك بالتغيرات الجوهرية التى تمت على مستوى العالم بداية من نهاية الحرب العالمية الأولى ونجاح الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧م، كذلك بالتجارب الأخرى التى ظهرت فى العالم الرأسمالى ومنها ظهور الفاشية فى إيطاليا وألمانيا (الاشتراكية الوطنية فى الأخيرة)، وكذلك تجارب تغيير دور الدولة فى دول التحالف

الغربى التى استفادت من تجربة الكساد العالمى الكبير وراحت تتبع توصيات اللورد كينز وخلقت منظمات «بزيتون وودز» للتعامل مع قضايا التنمية والتعمير.

ولقد تأثرت التوجهات الوطنية فى فترة ما بين الحربين بالرغبة فى النهوض بالبلاد وبفكر الاستقلال الاقتصادى الذى رأى أن اكتمال استقلال البلاد لن يتم إلا بعد تحقيق قدر كبير من الاعتماد على الذات عن طريق تنويع الناتج المحلى الإجمالى وبالذات عن طريق التصنيع. وانعكس هذا فى حملة التصنيع التى قادها طلعت حرب ومجموعة بنك مصر. وفى ذات الوقت انعكست هذه التوجهات فى جهود الحكومات الوطنية وبالذات حكومات الوفد المتتالية فى حماية الصناعة الوطنية والتخلص من الامتيازات الأجنبية.

**الوضع الاقتصادى عند الثورة:**

اتصف الاقتصاد المصرى فى أوائل الخمسينيات بالكثير من معالم الاقتصاديات النامية أو المتخلفة Backward economies – كما جرى الحديث فى ذلك العصر. فقد ورثت مصر من النظام الاستعمارى اعتمادها على إنتاج محصول رئيسى واحد هو القطن، وارتباط صحة الاقتصاد القومى على القدرة على تصديره، وغيره من المنتجات الزراعية مثل البصل والأرز، بأسعار جيدة. وبخلاف معظم الدول النامية فى إفريقيا وآسيا تمتع الاقتصاد المصرى بوضع صناعى أفضل. ذلك أن مشروعات التصنيع التى بدأت فى العشرينيات والثلاثينيات حققت قدر معقول من الاكتفاء الذاتى فى الملابس والمنسوجات وبعض المنتجات الغذائية والأدوية إلى جانب جزء من احتياجات البلاد من الأسمدة والمخصبات الزراعية، ومواد البناء. مع ذلك ظل اعتماد البلاد كبيرا على واردات القمح والسلع الرأسمالية ووسائل النقل.

ومن المؤكد أن رجال الثورة فى أعوامهم الأولى قد اقترضوا من سياسات اقتصادية طرحت واستمروا على خطى بدأت فى ظل حكومات ما قبل الثورة ومن ذلك سياسات حماية الصناعة المحلية، وتشجيع الاستثمار وتطمين القطاع الخاص. وكان لسرعة إصدار عدد من القرارات الاقتصادية – التى تدفع فى هذا الاتجاه بما فى ذلك قانون جديد للاستثمار الأجنبى، وقانون لتحديد الملكيات الزراعية – أنشأ المجلس القومى للإنتاج القومى مؤكدا على أن الثورة ورجالها اعتمدوا على باقة من السياسات والمبادرات التى طالما ناقشتها وعرضتها القوى السياسية المستنيرة قبل الثورة وإن غابت القدرة السياسية أو الالتزام البيروقراطى الكفيل بتحقيقها.

كذلك سعت الثورة إلى معالجة أهم عورات العهد البائد ومنها تكدس الثورة فى أيدى قليلة، وانتشار الإقطاع فى الريف، وكذلك انتشار الأمية وصد باب التعليم أمام غير القادرين.

ويشير أحد اقتصاديو الثورة إلى خطورة تكدس الثورة فى مجتمع ما قبل الثورة حتى إنه يستشهد بما ورد فى أحد التقارير الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى أن أقل من ٠,٥ ٪ من السكان كانوا يستحوذون على ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

**صعوبات تعترض البحث التاريخى فى المكون الاقتصادى للثورة:**

يعترض البحث العلمى فى التاريخ الاقتصادى للثورة مجموعة من العقبات المنهجية والفكرية والمادية.

**١ـ مشكلة غياب النظرية:**

تطور الفكر الاقتصادى لثورة ١٩٥٢م بسرعة كبيرة، ويرجع الأمر إلى أن الضباط الأحرار الذين هبوا لإصلاح أحوال الجيش فى البداية لم تكن لديهم نظرة متكاملة لإصلاح أحوال المجتمع، ورفضوا بشدة أى محاولة لإلباس الثورة فلسفة اقتصادية أو مجتمعية جاهزة. وبالتالى قاموا بإلغاء النظام السياسى السابق ورفضوا وصاية الأحزاب المحظورة فى السابق ومنها الحزب الشيوعى والإخوان المسلمين. وليس هناك شك أن السنوات التسع الأولى تميزت بقدر كبير من الاستمرارية فى الرؤى الاقتصادية، بل يمكن القول بسهولة إنها تبنت نفس السياسة الليبرالية التى اتبعها الوفد، وأن التجمعات الرأسمالية الوطنية استمرت فى العمل دون خوف. مع ذلك أدت ظروف الصدام مع الغرب مع انغماس عبد الناصر فى تيار مجموعة عدم الانحياز و الحياد الإيجابى، ثم إقدامه على تأميم قناة السويس والمجابهة مع الغرب، إلى الحصار الاقتصادى. وبالمقابل أدت الحراسات وتأميم ملكيات الأجانب إلى نشوء نواة القطاع العام.

ويحتاج التحول إلى الاشتراكية العربية والتأميم فى ١٩٦١م إلى المزيد من الدراسة. فبينما يرى البعض انه امتداد إلى إرهاصات سابقة لتدخل النظام الثورى فى الحياة الاقتصادية، ينسبه البعض الآخر ليس إلى اتجاه مخطط أو إلى نظرية اقتصادية بل إلى رغبة الرئيس عبد الناصر فى زيادة قبضته على الحكم. ويشيرون فى هذا إلى أن خيار الاشتراكية العربية

كان منفصلا عن العلاقات المصرية السوفيتية، والدليل على ذلك ما حدث من انشقاق مع الاتحاد السوفيتى أثناء أزمة العراق ١٩٥٨م - ١٩٥٩م، ومحاولة الرئيس الحفاظ على علاقاته مع الغرب أثناء حكم الرئيس كيندى وأيضا إبان أزمة الاعتراف بألمانيا الشرقية.

**٢ـ مشكلة التحيز الفكرى:**

مازالت ثورة يوليو قريبة إلى الأذهان والقلوب. والكثير من العاملين فى العمل العام وحتى العمل العلمى لهم موقف مسبق مع أو ضد نظام ثورة يوليو وفلسفتها. ويمنع هذا المكون الشخصى القوى من قيام تقييم علمى هادئ. وكما هى العادة فى الثورات الكبرى، ينهج أنصارها إلى إنكار كل ما سبقها من قيم وإنجازات، ويحكمون عليها ليس بمقياس التاريخ والظروف المحيطة بالحدث، بل بما يجب أن يكون أو بمقياس الأمل فى المستقبل. وما يمكن إنجازه فى ظروف مختلفة تماما. وعلى ذلك نحا رجال الثورة إلى التقليل مما تم إنجازه فى الفترة السابقة لها، ولم يقدر أحد جهود طلعت حرب أو أحمد عبود والسيد ياسين بمقياس ظروف العمل فى ظل الاحتلال وغياب الحماية للصناعة الوطنية. بدلا من ذلك استخفت الثورة وبالذات «ميثاق العمل الاشتراكى» من هذه الإرهاصات الأولى للتنمية الاقتصادية، وأصبح تاريخ الصناعة والاستقلال الاقتصادى يؤرخ له ابتداء من ١٩٥٢م، وفى هذا السياق ينسب للدكتور عزيز صدقى، أول وزير صناعة فى عهد الثورة، القول بإن كل ما سبق الثورة من استثمارات صناعية لم يتعدى ٢ مليون جنيه، وهو رقم غير صحيح بأى مقياس...

**٣ـ مشكلة غياب الوثائق:**

بالرغم من قرب الفترة الزمنية إلى أن الباحث التاريخى يجد صعوبة كبيرة فى الحصول على الوثائق الاقتصادية للثورة، ومن ذلك محاضر مناقشات مجلس الوزراء والمجلس القومى للإنتاج.

ويحتار الفرد أحيانا فى تفهم الأسباب الحقيقية التى كانت وراء تغيرات جذرية فى السياسة الاقتصادية بعد ١٩٥٨م.

وبرغم ظهور عدد من المذكرات السياسية للبغدادى و كمال الدين حسين، والسادات، إلا أن رجال الاقتصاد فى عهد الثورة مثل القيسونى وأحمد زندو، ونور الدين طراف، وإبراهيم حلمى عبد الرحمن لم ينشروا شيئا.

### ٤ـ مشكلة كثرة المتغيرات الخارجية:

لدراسة أثر سياسة اقتصادية أو اجتماعية من الهام عزل أثر المتغيرات الخارجية الأخرى. وللأسف إن تطبيق المنهج العلمي بالنسبة لعصر عبد الناصر تعترضه الكثير من التحديات. ذلك أن المناخ العالمي في الفترة من ١٩٥٢م – ١٩٧٠م كان من أكثر فترات تاريخ مصر المعاصر اضطرابا. فإلى جانب تداعيات حرب فلسطين، والمواجهات العسكرية مع إسرائيل في ١٩٥٤م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، وحرب الاستنزاف ١٩٦٨م – ١٩٦٩م، شهد العالم أحداثا عاصفة غيرت التوازنات السياسية والعسكرية في الإقليم والعالم. فإلى جانب نزاعات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من حرب ساخنة وباردة، نشطت حركة التحرير الوطني وزادت دول الجامعة العربية من سبع دول إلى ٢١ دولة. وبدأت الدول حديثة الاستقلال تبحث في كيفية استرجاع مواردها الأولية من سيطرة الأجانب، وكذلك في تطوير اقتصادها.

### خاتمة:

استعرضنا في السابق بعض المعضلات التي تعترض دراسة المكون الاقتصادي لثورة يوليو. ولقد أكدت مناقشات الندوة التي عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية أننا مازلنا نحتاج، حتى بعد ٥٥ عاما من قيام ثورة يوليو، إلى إلقاء مزيد من الأضواء على التجربة الاقتصادية للثورة، ونتطلع إلى المزيد من الحوار الموضوعي حول هذه الحقبة الغنية من تاريخ مصر الحديث.

□□□